تقرير الرصد اليومي لأخبار القطاع الصحي في الصحافة المحلية

Daily Media Monitering Report for Helth Industry

اليوم : الأثنين

التاريخ: 15 ديسمبر 2025

ALAYAM الأيام
ستبدى لك الايام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود
العدد: 13400

العريّض: تطبيق التعديل على القطاع الطبّي غير ممكن

ذكر الدكتور أحمد العريّض، عضو مجلس الشورى، خلال نقاش مشروع قانون تنظيم سوق العمل، أنه لا يمكن تطبيق التعديل محلّ النظر على القطاع الطبي، خصوصًا في الحالات التي تستدعي الحاجة إلى استشاريين لتدريب الأطباء البحرينيين، موضحًا أن ابتعاث المرضى إلى خارج مملكة البحرين يكلّف الدولة مبالغ باهظة وميزانيات كبيرة، في حين أن استقدام الاستشاريين من الخارج يسهم في تقليل تلك التكاليف وتدريب الأطباء البحرينيين على أيدي هؤلاء الاستشاريين.

P 23
Link

ALWATAN
الوطن
يومية – شاملة – تفاعلية
الوطن ولاء للوطن

العدد: 7310

وزيرة الصحة: شرطة البحرين عنوانٌ للإخلاص للوطن والالتزام بثوابته

وزيرة الصحة

أكدت وزيرة الصحة د. جليلة السيد، أن شرطة البحرين تمثل دعامة أساسية لصون أمن الوطن وتعزيز استقراره، منوهة بما تبذله من جهود متواصلة تجسد الإخلاص للوطن والالتزام بثوابته، في ظل العهد الزاهر لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، جاء ذلك بمناسبة يوم شرطة البحرين، حيث هنأت وزيرة الصحة، وزير الداخلية الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، ومنتسبي وزارة الداخلية كافة، مشيدة بعطاءاتهم المتواصلة، وتفانيهم في أداء رسالتهم النبيلة، وبما يضطلعون به من دور رائد في حفظ الأمن ودعم السلامة المجتمعية، بما يرسّخ مكانة مملكة البحرين كأنموذج في الأمن والاستقرار.

وأشارت إلى أن هذه المناسبة الوطنية تمثل وقفة تقدير لما تقدمه شرطة البحرين من تضحيات جليلة وعمل وطني مشهود لترسيخ سيادة القانون، مشيرة إلى ما تحقق في إطار تطوير المنظومة الأمنية، والذي يسهم في تعزيز الاستقرار ورفع كفاءة الاستجابة الوطنية. وأعربت عن اعتزازها بالشراكة الوثيقة والتكامل القائم بين وزارة الداخلية ووزارة الصحة، ودوره في تعزيز جاهزية المنظومة الصحية وحماية صحة المجتمع، متمنية لشرطة البحرين دوام التوفيق، وللمملكة البحرين المزيد من التقدم والازدهار.

P 3
Link

البلاد
www.albiladpress.com
العدد: 6271

أنهت عقدها بذريعة إغلاق نشاطها

منشأة صحية تلتهم 36 ألف دينار مستحقات لطبيبة

المحامية شيماء محمد

بعد سنوات من العمل تحت سقف منشأة صحية أُغلقت فجأة، وجدت طبيبة نفسها أمام إشعار ينهي رحلتها المهنية ويترك خلفه حقوقًا معلقة، وبينما تمسكت بأوراقها ومستنداتها، أنكرت جهة عملها كل التزاماتها، ليتحول الخلاف إلى ساحة المحكمة.

وتشير تفاصيل الواقعة بحسب ما أفادت المحامية شيماء محمد، إلى أن موكلتها المدعية الطبيبة كانت قد أقامت دعواها القضائية ضد المدعى عليها جهة عملها المنشأة الصحية طالبةً فيها الحكم لها بسداد أجورها المتخلفة مع التعويض عن التأخير فيها، فضلا عن إعطائها مكافأة نهاية الخدمة، وبدل الإجازة السنوية، والتعويض عن إنهاء عقد العمل.

وذلك على سند من القول بأن موكلتها المدعية التحقت بالعمل لدى المنشأة المدعى عليها بموجب عقد محدد المدة وتحول لاحقًا إلى غير محدد المدة نظير أجرة شهرية متفق عليها، وبعد مرور نحو 5 سنوات و3 أشهر ونصف من التحاقها بالعمل، أرسلت المدعى عليها إشعارًا للمدعية بإنهاء خدماتها بسبب إغلاق المنشأة، فيما تخلفت عن أداء مستحقاتها، الأمر الذي حدا بها لإقامة دعواها القضائية للقضاء لها بطلباتها.

وتداولت المحكمة الدعوى الواردة إليها في محاضر جلساتها، وفيها تقدم وكيل المنشأة المدعى عليها بعدة مذكرات جحد فيها على جميع المستندات المقدمة من قبل المدعية، طالبًا رفض الدعوى، فيما تمسكت وكيلة المدعية بطلباتها الواردة بلائحة الدعوى، وقدمت أصول المستندات التي تضمنت عقود العمل.

ولما كان ذلك، وكان الثابت للمحكمة بالأوراق وجود تصريح للمدعية بالعمل لدى المنشأة المدعى عليها في الفترة محل النزاع، والمذيل بتوقيع منسوب لها ولم تطعن عليه بأي مطعن، ولم تقدم ما يثبت براءة ذمتها من الأجور المطالب بها، فضلًا بأنها لم تثبت توافر المبرر المشروع لإنهاء خدمة المدعية بالعمل، الأمر الذي تخلص معه المحكمة عمل المدعية لدى المدعى عليها لأكثر من 5 سنوات.

حيث إنه من المقرر بنص المادة 40/ب-4 من قانون العامل أنه "إذا انتهت علاقة العمل يؤدي للعامل أجره وكافة المبالغ المستحقة له فورًا إلا إذا كان العامل قد ترك العمل من تلقاء نفسه، فيجب على صاحب العمل في هذه الحالة أن يؤدي أجر العامل وجميع مستحقاته خلال مدة لا تجاوز 7 أيام من تاريخ ترك العمل".

وعليه حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليها بأن تؤدي للمدعية مبلغ 22,570 دينارا مع الفائدة بنسبة 6 % سنويًا من الأجر الذي تأخرت في صرفه مدة 6 أشهر أو أقل من تاريخ استحقاق الأجر، وتزداد هذه النسبة بواقع 1 % عن كل شهر تأخير بعد ذلك وبما لا يجاوز نسبة 12 % سنويًا من هذا الأجر حتى تمام السداد.

وإلزامها كذلك بأن تؤدي للمدعية مبلغ 5,617.833 دينار عن مكافأة نهاية الخدمة، ومبلغ 1,480 دينارا بدل الإجازة السنوية، ومبلغ 8,016.666 فلس تعويضا عن إنهاء عقد العمل، وألزمت المدعى عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

P 56
Link

* علي جلال

حبس صاحبة المطعم.. دلالاتٌ وأسئلة

تناقلتْ وسائل الإعلام المحلية، وحسابات التواصل الاجتماعي، وبودكاست الواتساب، ما جاء في تصريح المحامي العام رئيس نيابة الوزارات والجهات العامة بأن "المحكمة الصغرى الجنائية أصدرت حكمًا بمعاقبة متهمة بالحبس لمدة ثلاث سنوات، وتغريمها مبلغ سبعة آلاف ومئتي دينار، عما أُسند إليها من تهم تداول مواد غذائية منتهية الصلاحية وغير مطابقة للوائح الفنية المعتمدة، والإهمال في نظافة وصيانة المحل، وعرض منتجات مجهولة المصدر، ومزاولة أنشطة غير مدرجة في شهادة التسجيل الصحية".. انتهى، وإذا كان سبب كشف هذه السيدة هو صحوة ضمير أحد العاملين لديها، والذي قام بتقديم بلاغ ضدها للنيابة العامة التي قامت بدورها بالتحري حتى تمت إدانتها وحبسها وتغريمها، فقد طَرَحَ كثير من الناس جراء هذه الحادثة أسئلة كثيرة، منها: هل كانت الحادثة مجرد حالة معزولة أو أن غيرها الكثير في مجتمعنا ممن يمارسون مثل هذه السلوكيات الخطرة على الصحة العامة؟ وهل أعداد المفتشين الصحيين كافية للتفتيش على المطاعم والكافيتريات الكثيرة المنتشرة على مستوى مساحة البحرين العريضة؟ وهل الأطعمة التي تباع في المحلات التجارية الحاضنة التي تسوّق للمنتجات المنزلية تخضع لفحوصات دورية أو يتم أخذ عينات عشوائية للتأكد من أوضاعها الصحية؟ وكيف يمكن التأكد من سلامة المواد الأولية التي تدخل في صناعتها؟ ونحن نشهد في مقابل ذلك ارتفاعًا في الإصابة بأمراض السرطان وغيرها مما يمكن أن تكون لها علاقة بذلك.

ونحن إذ نشكر جهود النيابة العامة في ملاحقة المتجاوزين المعتدين على سلامة وصحة المواطنين والمقيمين في مجال التغذية، لنأمل إطلاع الرأي العام على الإجابات المناسبة للاستفسارات الواردة في التعليق على هذه القضية المهمة، والتي تخص في غالبها إدارة الصحة العامة، ونأمل النظر أيضًا في أن يتم الإعلان عن أسماء المحلات وأصحابها ممن تورطوا في عمليات الغش، وما لهذا الأمر من فوائد عديدة، خصوصًا في مجال الوعي والزجر لمن تسوّل لهم أنفسهم القيام بهذه الجرائم في حق الناس والوطن، بارك الله جهود الجميع.

*كاتب بحريني

P 59
Link